

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

في ظل إطلاق بعض المشاريع الطموحة في هذا الاتجاه

هل تمتلك دول الخليج الكوادر المؤهلة لإدارة محطات الطاقة النووية السلمية؟

تقوم بتدريس العلوم النووية، وأضاف بالقول ان المخاطر تكمن في أنه وإن كان الخبر أو المتخصص الأجنبي صاحب خبرة لكنه يظل في غير موطنه، وبالتالي هناك احتمالات كبيرة وقائمة بأن يغادر بلد العمل - وهي البلدان الخليجية في هذه الحالة، إما بنسب وقوع أحداث معينة، أو لتحصيل حوافز أكبر في بلدان أخرى، مذكراً بأن القطاع النووي الكويتي مر بهذه التجربة وأخر تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة حين ارتفعت الأجور في إمارة أبوظبي ومن ثم انتقلت غالبية الكوادر الأجنبية العاملة في قطاع النفط الكويتي إلى هناك، واضطر إلى لدراسة إعادة تعديل منظومة الرواتب لإعادة استقطاب الكفاءات النفطية الأجنبية من جديد.



بقيت معدلات الإنتاج والاستهلاك على وضعها الراهن.

مخاطر الكوادر الأجنبية

من جانبه، قال مدير مركز البحوث والدراسات التخصصية د.أسامة الجهيم إن دول الخليج تفتقر إلى الكوادر البشرية المتخصصة في الطاقة النووية، خاصة وفي العلوم البحثية عموماً، لافتاً إلى فشل محاولات كويتية سابقة خلال تسعينيات القرن الماضي وأوائل الألفية الثالثة لتشجيع الدارسين على الالتحاق بمجال العلوم النووية، حيث فضل غالبيتهم دراسة تخصصات أخرى لها فرص عمل وتحظى بطلب أكبر في سوق العمل المحلي مثل الهندسة الميكانيكية، والكهربائية وغيرها.

ورأى د.الجهيم أنه في حال أقدمت دول الخليج على بناء محطات للطاقة النووية قريباً فإنها ستضطر للاستعانة بكوادر خارجية، عربية وأجنبية، كما كان حاصلها في المجال النفطي، وستستمر هذه الاعتمادية على الكوادر الأجنبية لحين تأهيل كوادر محلية في هذا المجال، مرجحاً أن يستمر الاعتماد على الدول الأجنبية حتى في المستقبل على الأقل في مجال تدريب وتدريب الكوادر الوطنية، لاسيما أنه لا توجد جامعات أو كليات خارج المنظومة الأوروبية والأميركية

العاملة في قطاع النفط والغاز الطبيعي، مذكراً بأن بعض دول مجلس التعاون تكون كفاءتها محدودة في مواجهة كوارث أقل خطورة بكثير من المحطات النووية، كما هو الحال في أزمة السيول في السعودية، وأزمة محطة مشرف وأم الهيمان، وأزمة تسرب الغاز مؤخراً في حقل الروضتين في الكويت. وتأسيساً على ذلك، قال الحرمي ان الأجدد بالكويت ألا تنشئ محطات للطاقة النووية على أراضيها بسبب ارتفاع المخاطر المرتبطة بها، مقترحاً ان يتم إنشاء هذه المحطات في دول خليجية أخرى مؤهلة وقادرة على استيعاب المخاطر جغرافياً على الأقل كالمملكة العربية السعودية نظراً لسماتها الشاسعة التي تسمح بذلك، على ان يكون هناك نوع من التكامل فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي بحيث تتقاسم تكاليف إنشاء هذه المحطات وصيانتها، وتشارك في منافستها.

وأشار إلى أن دول الخليج بحاجة بالفعل إلى مصادر بديلة للطاقة - وإن لم تكن شرطاً للطاقة النووية - بسبب نضوب النفط الاستهلاك النفطي الحالي بها، مبيناً ان الكويت مثلها كمثل دول الخليج، إذ أنها تستخرج لقطرة زمنية طويلة نسبياً حتى تستطيع بناء كوادر وطنية مؤهلة بالدرجة الكافية في المجال النووي، لاسيما أنها تركز جهودها حالياً على تطوير الكفاءات الوطنية الأكثر تقدماً في هذا المجال. طاقة غير آمنة

الخبير النفطي كامل الحرمي اعتبر خيار الطاقة النووية بالنسبة لدول الخليج يعد صعباً آمنة وتحتاج إلى تدابير وإجراءات شديدة الدقة والمتابعة وحتى في هذه الحالة فإن الأمور قد تخرج عن نطاق السيطرة وتسبب كوارث طبيعية وبشرية كما حدث في مفاعل فوكوشيما باليابان قبل عامين، وكما حدث في حالة مفاعل تشيرنوبل بالاتحاد السوفييتي السابق في منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

وأضاف أنه نظراً لسمعة عدم الأمان هذه فإن الانسحاب الغالب لدى الدول المتقدمة المالكة لمحطات طاقة نووية هو تقليص عددها إلى الحد الأدنى، كما فعلت ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة التي أغلقت ثلاث محطات نووية عقب الأضرار ساندني، مشيراً إلى أنها تعتمد على الطاقة النووية بنسبة 20٪ فقط. ولفت الحرمي إلى أن المخاطر ستكون أعلى بالنسبة لدول الخليج على صعيد الأمن والسلامة المرتبط بالمحطات النووية، إذ أنها ستحتاج لفترة زمنية طويلة نسبياً حتى تستطيع بناء كوادر وطنية مؤهلة بالدرجة الكافية في المجال النووي، لاسيما أنها تركز جهودها حالياً على تطوير الكفاءات الوطنية



د.أسامة الجهيم



كامل الحرمي



م.عيسى العون

مقدمتها النفط، مشيراً إلى وجود قاعدة هامة تؤكد أن هناك مكان لكل أنواع الطاقة سواء النافذة أو المتجددة، لكنه أكد أنه مهما ظهرت مصادر جديدة للحصول على الطاقة ستبقى الحاجة للنفط، خاصة أن هذه الحالة فإن الأمور قد تخرج كونها صديقة للبيئة. وبين أنه بالإضافة للكلفة المالية العالية، فإن الحصول على الطاقة الشمسية يحتاج إلى مساحات شاسعة ومن ثم ربما تكون المملكة العربية السعودية هي الوحيدة من دول الخليج المؤهلة لتنفيذ مشاريع هذا النوع من الطاقة المتجددة.

وأكد العون انه لا ضير من استعانة دول الخليج الراغبة في تشييد محطات للطاقة النووية، بخبراء اجانب خاصة في المراحل الأولى لتشغيل وإدارة هذه المحطات بحيث يتم خلال سنوات محددة نقل خبراتهم إلى الكوادر الوطنية ومن ثم يمكن توطين الخبرة في المجال النووي لهذه الكوادر لتكون مؤهلة للأضلاع بمسؤوليتها في إدارة تشغيل هذه المحطات مستقبلاً، لافتاً إلى أن الإدارة الوطنية لمحطات الطاقة النووية يجب أيضاً أن تستعين بمستشارين وخبراء اجانب من وقت لآخر لضمان التطوير المستمر، حيث ان المجال النووي بحاجة دائمة للبحث والتطوير وهذا الأمر متوافر أكثر ما يكون لدى البلدان

في الخليج لا مجال لنضوبها، في أسوأ الأحوال، قبل نصف قرن من الآن، ما يعني توافر الطلب عليها ومن ثم بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات قياسية. وأضاف ان الواقع أن دول الخليج لا تمتلك الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة لإدارة وتشغيل محطات الطاقة النووية أو في المجال النووي عموماً، حيث يتركز الإقبال في دولنا على تخصصات بعينها، هي: الإدارة، التسويق، والبناء والتشييد، المحاسبة والمالية، وذلك بعكس الحال فيإيران مثلاً التي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي في تشجيع التحصيل الدراسي والبحث العلمي في مجالات الفيزياء النووية، وكذلك الحال في حالة العراق.

وأشار إلى أنه بوجه عام فإن البلدان العربية - ربما باستثناء الاهتمام الخليجي بمسألة إنشاء محطات طاقة نووية حينما يضح أن إيران لا تطور سلاحاً نووياً وأنها تستخر طاقاتها النووية للأغراض السلمية فحسب. من جهة أخرى، أكد العون ان ذلك لا يعني ان تهمل دول الخليج الطاقة النووية، فكل أنواع الطاقة مطلوبة لاسيما في ظل الطلب المتزايد على الطاقة عموماً وفي

أعلنت بعض دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن مشاريع طموحة لبناء محطات للطاقة النووية كمصادر بديلة ومتجددة للطاقة ورييفة في الوقت ذاته لمصادر الوقود الأحفوري الناضبة ممثلة في النفط والغاز الطبيعي.

وبعيداً عن الجدوى الاقتصادية للطاقة النووية، ومدى حاجة دول الخليج لمصادر طاقة بديلة خلال العقود المقبلة، يثور التساؤل الأهم حول مدى امتلاك هذه الدول للكوادر والخبرات البشرية المتخصصة الفادرة على تشغيل وإدارة محطات الطاقة النووية؛ والمخاطر المرتبطة بالاعتماد كلياً ولفترات طويلة زمنياً على الخبراء الأجانب في هذا المجال؛ وما الخيارات المتاحة أمام دول مجلس التعاون الراغبة في المضي قدماً في هذا الميدان؟

«الأنباء» طرحت هذه التساؤلات على مسؤولين سابقين وخبراء في اقتصاديات الطاقة، حيث تباينت وجهات نظرهم في هذا الشأن، غير أنهم أجمعوا على أن خيار الاعتماد على الطاقة النووية في الأغراض السلمية يستوجب من دول الخليج بلورة خطة متكاملة لتأهيل وتدريب وتطوير قدرات كوادر وطنية قادرة على تشغيل وإدارة وصيانة وتأمين المحطات النووية بحيث يتم قصر الاستعانة بالخبرات الأجنبية على المراحل التأسيسية الأولى لإنشاء هذه المحطات، وبصفة استشارية في المراحل التالية من العمل والتطوير.

اعتبارات سياسية

وكيل وزارة النفط الأسبق م.عيسى العون قال: «اعتقد أن إطلاق أو حديث بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن مشاريع للطاقة النووية هو رد فعل سياسي أكثر منه اقتصادي وفني تقني، فهو ربما يعكس قلقاً من البرنامج النووي الإيراني أكثر منه تلبية لحاجة فعلية للطاقة، وذلك بالنظر إلى وجود فوائض نفطية هائلة

العون: مشاريع الطاقة النووية في الخليج تعكس القلق من البرنامج النووي الإيراني

الحرمي: خيار صعب لكونها غير آمنة وتحتاج إلى تدابير وإجراءات شديدة الدقة

الجهيم: لابد من كادر محلي رديف قادر على إدارة وتشغيل المحطات ومؤهلات للتعامل مع الطوارئ والأزمات

م.عيسى العون قال: «اعتقد أن إطلاق أو حديث بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن مشاريع للطاقة النووية هو رد فعل سياسي أكثر منه اقتصادي وفني تقني، فهو ربما يعكس قلقاً من البرنامج النووي الإيراني أكثر منه تلبية لحاجة فعلية للطاقة، وذلك بالنظر إلى وجود فوائض نفطية هائلة

العون: مشاريع الطاقة النووية في الخليج تعكس القلق من البرنامج النووي الإيراني

الحرمي: خيار صعب لكونها غير آمنة وتحتاج إلى تدابير وإجراءات شديدة الدقة

الجهيم: لابد من كادر محلي رديف قادر على إدارة وتشغيل المحطات ومؤهلات للتعامل مع الطوارئ والأزمات

م.عيسى العون قال: «اعتقد أن إطلاق أو حديث بعض دول مجلس التعاون الخليجي عن مشاريع للطاقة النووية هو رد فعل سياسي أكثر منه اقتصادي وفني تقني، فهو ربما يعكس قلقاً من البرنامج النووي الإيراني أكثر منه تلبية لحاجة فعلية للطاقة، وذلك بالنظر إلى وجود فوائض نفطية هائلة

مجموعة QNB تتوصل لاتفاق للاستحواذ على حصة

سوسيتيه جنرال في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر



أعلنت مجموعة QNB، التوصل إلى اتفاق نهائي للاستحواذ على كامل حصة بنك سوسيتيه جنرال البالغة 77.17٪ في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر (NSGB)، كما أعلنت المجموعة، عزمها التقدم بعرض شراء إلزامي للحصة المتبقية من رأسمال البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر، وبنفس سعر السهم المنفق عليه مع بنك سوسيتيه جنرال، وذلك فور تلقي الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية في كافة الدول المعنية.

وتعتبر هذه الصفقة خطوة هامة في استراتيجية مجموعة QNB للتوسع الخارجي وتمثل أكبر عملية استحواذ في تاريخ المجموعة الذي يمتد على مدى 48 عاماً من العمل المصرفي. ومن خلال دخول المجموعة إلى السوق المصرفي المصري وانضمام أحد البنوك الرئيسية في مصر إلى شبكة المجموعة، فإن المجموعة التي تعتبر أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتمكن من تواجدها في العالم العربي، وستصبح في وضع متميز للاستفادة من النمو السريع في حركة التجارة في المنطقة وزيادة الروابط الاقتصادية بين الدول العربية، وعلى وجه الخصوص بين دولة قطر وجمهورية مصر العربية. كما أن عملية الاستحواذ تعكس ثقة مجموعة QNB في فرص النمو المستقبلية في القطاع المالي وفي الاقتصاد المصري.

وتأتي صفقة الاستحواذ ضمن استراتيجية مجموعة QNB لتوسيع تواجدها في الأسواق الناشئة التي تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، خاصة مع وجود شرائح واسعة من المجتمع بحاجة إلى المزيد من الخدمات المصرفية المتكاملة. وتعتبر عملية الاستحواذ هذه

أكبر صفقة مصرفية في منطقة الشرق الأوسط منذ الأزمة المالية العالمية وأحد أكبر الاستثمارات الخارجية في مصر خلال العامين الماضيين. ويعتبر البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر ثاني أكبر مصرف خاص (لا تمتلكه الدولة) يعمل في السوق المصري من خلال شبكة فروع تصل إلى 160 فرعاً تتوزع على كافة محافظات جمهورية مصر العربية، ويعمل به أكثر من 4,150 موظفاً، بإجمالي أصول وصلت في نهاية شهر سبتمبر 2012 إلى 63.3 مليار جنيه مصري (10.4 مليارات دولار). وتصل قيمة عرض شراء QNB من أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر إلى 2,558 مليون دولار، كما أن السعر الذي سيتم عرضه على جميع حاملي الأسهم سيتم تحويله إلى المعادل بالجنيه

المصري حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تسجيل عرض الشراء الإلزامي لدى الهيئة العامة للرقابة المالية في جمهورية مصر العربية. وتعتزم مجموعة QNB تمويل عملية الاستحواذ من خلال السيولة المتوافرة لديها وستستمر بالتمتع بقاعدة متينة لحقوق المساهمين بعد عملية الاستحواذ، حيث سيبقى معدل كفاية رأس المال الأساسي (1 Tier) عند ما يقارب 15٪. ومن المتوقع أن تؤدي عملية الاستحواذ إلى حصول المجموعة على عوائد سريعة بدءاً من العام 2013 وستؤدي إلى زيادة تنوع محفظة المجموعة الاستثمارية. ويمثل البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر 8٪ و 10٪ من محفظة القروض وودائع العملاء الممثلة لمجموعة QNB على التوالي، كما يمثل 10٪ من

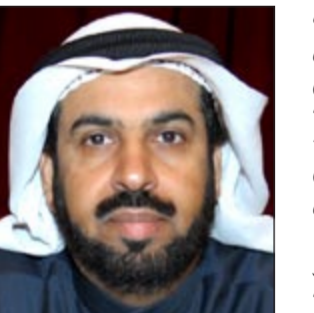
تعد قياسية للأرباح التقديرية المتوقعة العجمي لـ «الأنباء»: 163 مليون دينار أرباح

«صناعة الكيماويات» حتى نهاية نوفمبر الماضي

أعلن نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية في شركة صناعة الكيماويات البترولية سعد العجمي عن تحقيق الشركة لأرباح إجمالية بلغت 163 مليون دينار حتى نهاية نوفمبر الماضي من السنة المالية الحالية 2012/2013، مشيراً إلى أن تلك الأرباح تعد قياسية نظراً لكون الأرباح التقديرية المتوقعة للفترة نفسها قدرت بحوالي 93 مليون دينار. وأوضح العجمي في تصريح خاص لـ«الأنباء» أن تحقيق الشركة لتلك الربحية يعد إنجازاً مميزاً خلال تلك الفترة مقارنة بالسنوات الماضية، مشيراً إلى أن تحقيق تلك الأرباح، مشيراً إلى أن تحقيق «صناعة الكيماويات» لتلك الأرباح جاء نتيجة التحسن المطرد الذي شهدته أسعار المنتجات البترولية، بالإضافة إلى التحسن العام في أداء الأسواق العالمية، وزيادة الأرباح من خلال مصانع الأسمدة والبولي بروبيلين والمشاركات المختلفة سواء في السوق المحلي

صافي الدخل المجموع. وحسب أسعار الاستحواذ السائدة، يبلغ سعر الاستحواذ مكرر القيمة الدفترية للمسهم عند الانتهاء من عملية الاستحواذ. وفي سياق تعليقه على الصفقة، قال علي شريف العادي، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB، «إن هذه الصفقة تأتي في إطار استراتيجية مجموعة QNB للتوسع الخارجي والتي أصبحت جزءاً أساسياً في نمو أعمالنا والتزامنا بتنوع مصادر الدخل. ويمثل القطاع المالي المصري فرصة مهمة للنمو، حيث يتميز بتوقعات نمو قوية، كما يتميز بفئات عمرية شابة ونشطة تحتاج إلى خدمات مصرفية مبتكرة، فضلاً عن الروابط القوية بين مصر ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونحن نتطلع إلى انضمام البنك الأهلي سوسيتيه جنرال - مصر إلى الشبكة الدولية لمجموعة QNB ما سيجعله هذا الإنضمام من إضافة جديدة للمجموعة وخدماتها تجاه عملائها ضمن أهدافها لكي تصبح العلامة المصرفية المميزة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا».

أشار تقرير صادر عن مؤسسة تومسون كومبومارك إلى تصدر الإمارات لبلدان الشرق الأوسط في نشاط إصدار العلامات التجارية خلال العام الماضي بإصدارها 25 ألف علامة تجارية. ووفقاً لجريدة «الاتحاد»، قدرت المؤسسة المتخصصة في أبحاث العلامات التجارية في تقرير صادر عنها أمس إجمالي العلامات التجارية المصدرة في الإمارات خلال العامين الماضيين بأكثر من 142 ألف علامة تجارية، فيما تلقتها المملكة العربية السعودية بإجمالي علامات تجارية بلغت نحو 120 ألف علامة ثم مصر بنحو 95



سعد العجمي

الإمارات تصدر الشرق الأوسط في إصدار العلامات التجارية

أشار تقرير صادر عن مؤسسة تومسون كومبومارك إلى تصدر الإمارات لبلدان الشرق الأوسط في نشاط إصدار العلامات التجارية خلال العام الماضي بإصدارها 25 ألف علامة تجارية. ووفقاً لجريدة «الاتحاد»، قدرت المؤسسة المتخصصة في أبحاث العلامات التجارية في تقرير صادر عنها أمس إجمالي العلامات التجارية المصدرة في الإمارات خلال العامين الماضيين بأكثر من 142 ألف علامة تجارية، فيما تلقتها المملكة العربية السعودية بإجمالي علامات تجارية بلغت نحو 120 ألف علامة ثم مصر بنحو 95

ألف علامة، والأردن بنحو 90 ألف علامة. وأشار التقرير الذي حمل عنوان «أفاق نمو العلامات التجارية في الشرق الأوسط»، إلى أن المنطقة تمثل سوقاً صاعدة للنمو العلامات التجارية خاصة مع جهود الشركات الأمريكية والعالمية لحماية علاماتها التجارية في المنطقة. وقال مدير تسويق المنتجات بقسم حلول الملكية الفكرية في تومسون رويترز جبروين ليلماند «يؤكد التقرير أن الشرق الأوسط تمثل سوقاً واعدة خاصة للشركات العالمية التي تسعى إلى التوسع عالمياً، وذلك على الرغم من التوتر السياسي والثقافي الذي تتسم به المنطقة».

أشار تقرير صادر عن مؤسسة تومسون كومبومارك إلى تصدر الإمارات لبلدان الشرق الأوسط في نشاط إصدار العلامات التجارية خلال العام الماضي بإصدارها 25 ألف علامة تجارية. ووفقاً لجريدة «الاتحاد»، قدرت المؤسسة المتخصصة في أبحاث العلامات التجارية في تقرير صادر عنها أمس إجمالي العلامات التجارية المصدرة في الإمارات خلال العامين الماضيين بأكثر من 142 ألف علامة تجارية، فيما تلقتها المملكة العربية السعودية بإجمالي علامات تجارية بلغت نحو 120 ألف علامة ثم مصر بنحو 95

أشار تقرير صادر عن مؤسسة تومسون كومبومارك إلى تصدر الإمارات لبلدان الشرق الأوسط في نشاط إصدار العلامات التجارية خلال العام الماضي بإصدارها 25 ألف علامة تجارية. ووفقاً لجريدة «الاتحاد»، قدرت المؤسسة المتخصصة في أبحاث العلامات التجارية في تقرير صادر عنها أمس إجمالي العلامات التجارية المصدرة في الإمارات خلال العامين الماضيين بأكثر من 142 ألف علامة تجارية، فيما تلقتها المملكة العربية السعودية بإجمالي علامات تجارية بلغت نحو 120 ألف علامة ثم مصر بنحو 95

أشار تقرير صادر عن مؤسسة تومسون كومبومارك إلى تصدر الإمارات لبلدان الشرق الأوسط في نشاط إصدار العلامات التجارية خلال العام الماضي بإصدارها 25 ألف علامة تجارية. ووفقاً لجريدة «الاتحاد»، قدرت المؤسسة المتخصصة في أبحاث العلامات التجارية في تقرير صادر عنها أمس إجمالي العلامات التجارية المصدرة في الإمارات خلال العامين الماضيين بأكثر من 142 ألف علامة تجارية، فيما تلقتها المملكة العربية السعودية بإجمالي علامات تجارية بلغت نحو 120 ألف علامة ثم مصر بنحو 95

أشار تقرير صادر عن مؤسسة تومسون كومبومارك إلى تصدر الإمارات لبلدان الشرق الأوسط في نشاط إصدار العلامات التجارية خلال العام الماضي بإصدارها 25 ألف علامة تجارية. ووفقاً لجريدة «الاتحاد»، قدرت المؤسسة المتخصصة في أبحاث العلامات التجارية في تقرير صادر عنها أمس إجمالي العلامات التجارية المصدرة في الإمارات خلال العامين الماضيين بأكثر من 142 ألف علامة تجارية، فيما تلقتها المملكة العربية السعودية بإجمالي علامات تجارية بلغت نحو 120 ألف علامة ثم مصر بنحو 95